

قضايا ملتهبة

الاحتكارات النفطية في مساعٍ محمومة

لتحقيق إستراتيجيتها بعيدة المدى

بقلم ضياء المرعب

في 23/11/2009

لا تزال عملية استجواب وزير النفط العراقي من قبل مجلس النواب مستمرة بوتائر متباينة صعوداً ونزولاً. ورغم أن الجلسات الأولى لهذا الاستجواب قد انصبت على قضايا جانبية من حيث الحجج والتوجه إلا أنه يبدو أن الأمور أخذت تتطور في اتجاهات أخرى. وكان الاعتقاد السائد بأن الاستجواب استمرار لمناقشة العقود النفطية في مجلس النواب الذي وصفته جريدة التايمز اللندنية بأن دافعه هو السعي للحصول على جزء من العمولات التي تدفعها الشركات الأجنبية المعنية، وفي الحقيقة فإن القضايا التي أثيرت ضد سلوك الوزير تشكل قاسما مشتركا لجميع الوزراء السابقين بدون استثناء لأنها في الأساس تتبع من السياسة التي وضعها المحتل منذ زمن طويل وتابع تنفيذها بدقة متناهية وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي النهائي وهو السيطرة على موارد النفط العراقية وبالتالي أحكام الهيمنة الاحتكارية العالمية على هذه الثروة الهامة. وإذا صدق الاتجاه في استدعاء جميع وزراء النفط السابقين للمثول للاستجواب فسيكون ذلك توجهاً مفيداً في الكشف عن خبايا السياسة الامبريالية وإحباط نواياها الشريرة. لذا فإنه من واجب كل وطني غيور وفي مقدمتهم الاختصاصيون من نفطيين واقتصاديين وغيرهم طرح كل ما لديهم من معلومات للمساعدة في توضيح هذه الأمور للرأي العام وقادة الفكر في البلد.

وقبل كل شيء يجب التأكيد على أن كل الأمور تتعلق بدور المحتل سواء قبل الاحتلال أو بعده المتمثل بأضعاف العراق وتفكيك شعبه بمختلف الوسائل بما في ذلك الإبادة لإيصاله إلى درجة من الضعف بحيث يضطر للقبول بالأمر الواقع. وخير دليل على ذلك هو الحصيلة المترتبة عن نظام البعث المقبور والاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة كما كشفتها الإحصائيات الرسمية.

فقد أوردت وكالة الملف بريس من بغداد تقريراً بتاريخ 15/11 أن وزارة التخطيط قد أصدرت إحصائيات اجتماعية أولية عن الشعب العراقي، كما أصدرت وزارة الداخلية إحصائيات عن القتلى والجرحى والمفقودين بسبب الأعمال العسكرية أو بسبب الاختطاف منذ عام 1980 حتى عام 2008، وتشير هذه الإحصائيات والتي تتقارب إلى حد كبير مع إحصائيات الأمم المتحدة إلى أرقام مخيفة وهي 4,200,000 مهاجر أو مقيم خارج العراق و 4,400,000 طفل وطفلة يتمية و 2,200,000 قتيل

و 200,000 أرملة و 350 ألف طفل معوق و 160 ألف مفقود أو مختطف و 145 ألف مطلقة. إن هذه الأرقام حسبما ورد في التقرير هي أولية قابلة للزيادة، وتمثل مجموع هذه الفئات 42% من سكان العراق لعام 2008 و 11% من سكان العراق لعام 1980. وإذا ما احتسبنا الزيادة السكانية بنسبة ثابتة بين 1980 و 2008 فإن نسبة هذه الفئات لمجموع سكان العراق هي 31% أي حوالي ثلث سكان العراق مع العلم أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في 1945 كانت هذه النسب كما يلي:

بولونيا 45% والاتحاد السوفياتي السابق 28% وألمانيا 22% واليابان 17% وإيطاليا 11% وفرنسا 8% وبريطانيا 7%.

وإذا ما أضفنا إلى هذه الأرقام المرعبة ما ذكرناه في حلقات سابقة حول الخسائر المالية التي ترتبت على العراق منذ الحصار في عام 1990 مروراً بالاحتلال لحد الوقت الحاضر والتي بلغت مئات المليارات من الدولارات والخسائر البشرية التي قدرت بـ 8.6 ترليون دولار لاكتملت لنا الصورة.

ومن حق المراقب المنصف أن يتساءل لماذا اختص العراق بهذه "الخطوة" من الاهتمام الأميركي والسبب بسيط وهو لا عادة السيطرة على موارده النفطية التي انتزعتها أولاً بالقانون رقم 80 لسنة 1961 وبعدها بالتأمينات التي بدأت في 1 حزيران 1972 وهذا ما سنحاول إثباته بصورة علمية في هذه الحلقات. وقبل كل شيء يجب التحذير على أن الضجة المفتعلة التي أثرت في مجلس النواب حول جملة من الأمور قد يكون الغرض منها سحب الانتباه عن تمرير هذه العقود المشبوهة.

تسعير النفط العراقي

لقد ادعى وزير النفط أن تسعير النفط العراقي خاضع لسلة أسعار الأوبك وأن نفط البصرة يباع بأعلى من أسعار المتوسط العربي (السعودي) وأنه لا غُبن يلحق بالعراق بهذا الخصوص. لقد أكدنا في حلقات سابقة على هذه الأمور وبيننا خطل ادعاء المستشار المالي والمصرفي في وزارة المالية بأن النفط العراقي يُسعر دون نفوط دبي / عمان بمبالغ تتراوح حوالي 8 دولارات بسبب الموقع الجغرافي والكثافة واستشهادنا بتصريحات السيد وزير المالية في واشنطن في أيلول عام 2008 بأن النفط العراقي يخضع لابتزاز يزيد على 14 دولاراً.

إنني على استعداد لأن أقدم براهين موثقة مأخوذة من إحصائيات صندوق النقد الدولي ووزارة النفط والهيئة الدولية للمشورة والمراقبة (IAMB) التي تشرف على صندوق التنمية العراقي حيث تودع عائدات تصدير النفط وغيرها من المراجع التي تثبت أن النفط العراقي يتعرض لعملية ابتزاز من حيث التسعير إضافة إلى تسرب كميات لا يستهان بها من النفط المنتج إلى وجهات مجهولة لا يمكن سوى أن تكون لغرض التهريب في نهاية المطاف، وقد ثبت بعض هذه المعلومات في مقالة ظهرت على حلقتين في جريدة التاخي العراقية ليومي 10 و 12 حزيران 2005 تحت عنوان "الحصاد" وغيرها من المقالات التي ظهرت في العديد من الصحف العراقية. وقد كتبت مقالة في نهاية العام

الماضي تعقيباً على التقرير الصادر من مكتب المحاسبة الحكومي GAO في الولايات المتحدة بتاريخ 16/9/2008 تحت عنوان "تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة البناء في العراق شهادة جوزيف كرستوف مدير الشؤون الدولية والتجارة في GAO أمام الكونغرس" اقتطف منها المقاطع التالية لأهميتها:

"استناداً إلى بيانات البنك المركزي العراقي فإن النفط الخام العراقي خلال الفترة من كانون الثاني لغاية حزيران عام 2008 قد سَعُرَ عند معدل 96.88 دولاراً للبرميل في حين كان معدل متوسطي غرب تكساس و برنت لنفس الفترة هو 110.95 و 109.17 دولاراً على التوالي لنفس الفترة.

- غاو -

تعقيبى آنذاك

جاء في شهادة GAO أن النفط العراقي يسعر دون الأ أسعار المرجعية (الإشارة) العالمية بمقدار 12.29 - 14.07 دولاراً للبرميل مما يشكل مفاجأة حيث أن المعروف أن الفروقات في الأسعار العالمية بسبب الكثافة والمحتوى الكبريتي لا تصل إلى هذا الرقم الكبير. وإذا نظرنا إلى تقرير وزارة الخارجية الأميركية المعنون (تقرير أسبوعي عن أوضاع العراق) في الحقل الخاص بالنفط لوجدنا ما يلي بتاريخ 19/7/2008 :

إن معدلات الأسعار العالمية قد أغلقت الأسعار التالية:

بصرة خفيف	133.01
متوسط غرب تكساس وكوشنغ او كلاهما	142.46
برنت	142.65
عمان/ دبي	138.41

فلاحظ من هذه الأرقام أن الفارق بين أسعار WTI برنت وبين بصرة خفيف هو بحدود 9.45 دولار للبرميل مما يشكل نسبة 6.6% لجداول وزارة الخارجية (التقرير الأسبوعي عن أوضاع العراق) في حين أن مذكرة GAO تضع الفارق بنسبة 14.5% و 12.7% وهذا فارق كبير جداً. ولو حاولنا احتسابه بالأرقام المطلقة وانعكاسه على عائدات البلاد النفطية فنوضح:

إن التفاوت في الخصم المفروض على النفط العراقي بين التقديرين يتراوح بين 6.1-8% فلو افترضنا أن السعر كما هو معلن في تقرير غاو يساوي 96.88 دولاراً فتكون العائدات على اعتبار ان الصادرات تساوي 2.01م ب ب ي كما هو آت:

$$194.729 = 96.88 \times 2.01 \text{ مليون دولار يوميا}$$

وبناء على ذلك يكون الفارق 8% الذي يساوي 15.578 مليون دولار يوميا وهذا مبلغ ليس بالهين إذ أنه يشكل 5.685مليار دولار في السنة (ورب من يعترض أن الأسعار لم تكن طوال الوقت بهذا المستوى) فنحسب الفوارق على أساس الدخول المتحققة حسب إحصائيات غاو وهي.

إجمالي العائدات التقديرية للسنوات 2003- 2007

96 مليار دولار
متوسط العائدات التقديرية لعام 2008 79.85 مليار دولار

المجموع 175.85 مليار دولار

فيكون فارق الخصم حسب تقديرات غاو 14 مليار دولار

انتهى الاقتباس

هذه تقديرات متحفظة عن خسائر العراق وقد استندنا في احتسابها إلى إحصائيات سلطات الاحتلال المعروف عنها بأنها تبالغ في تقليل خسائر العراق وتبالغ في تضخيم النفقات الأمريكية ولو أجريت حسابات دقيقة كما ذكرنا في الحلقات السابقة لاتضح أن خسائر العراق هي إضعاف هذا المبلغ.

لقد خضع العراق لشروط مهينة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل قرض لا يتجاوز 4 مليارات دولار. ووجدت الحكومة نفسها في حيرة من أمرها حول كيفية تمويل عقود تجهيز وحدات التوليد الكهربائية الموقعة في عام 2008 وذلك بعد هبوط أسعار النفط وعائداته وغير ذلك من الأمثلة وهي لا تبدي اكتراثاً لهذه المليارات التي تقطع من جسد الشعب العراقي لا بل أنها تنكرها أصلاً.

وكما قلت سابقاً سأزود ملحقاً موثقاً عن خسائر العراق من حيث التسعير والتلاعب بكميات النفط المصدر في نهاية هذه السلسلة.

"البطولات" الزائفة

بعد انتهاء جولة التراخيص الأولى التي أجريت في نهاية شهر حزيران الماضي التي تمخضت عن عقد واحد مع شركتي BP البريطانية و CNPC الصينية انطلقت أبواق الدعاية المحلية والخارجية تتحدث عن "تصلب" الموقف العراقي و "تدني" الأجور

المعروضة من قبل العراق بواقع دولارين لكل برمبيل إضافي وكيف أن الشركات الاحتكارية قد ضاقت ضرعاً بهذا الموقف العراقي و "تدني" الأجر المعروضة من قبل العراق بواقع دولارين لكل برمبيل إضافي وكيف أن الشركات الاحتكارية قد تطيرت من هذا الموقف العراقي المجحف. وفي الحقيقة فإن القضية بأكملها لا تعدو عن كونها جزء من مسرحية ذات فصول متعددة قد وضعت قصتها وسناريوها من قبل الشركات الاحتكارية نفسها، والدليل على ذلك ان تلك الشركات عادت بعد شهرين أو ثلاثة لتتنازل عن عروضها السابقة والقبول بالشروط العراقية "المتشددة" دون إعطاء أي تفسير لهذا التبدل المفاجئ.

وبناء على ذلك فقد تمت إحالة حقل غرب القرنة رقم اعلى شركتي اكسون موبيل الأمريكية وشيل الهولندية وحقل الزبير على كونسورسيوم تقوده ايني الايطالية. إضافة إلى حقل الناصرية الذي أحيل على شركة يابانية وعقد الأحب الذي باشرت بتنفيذه الشركة الصينية ولا بأس هنا من إيراد إيجاز مكثف للتقارير الصحفية الخاصة بهذه التغييرات لكي نحاول ان نفهم حقيقة ما يجري وراء الكواليس.

ويجب التأكيد هنا بأننا نعتقد جازمين ان العقود موضوع البحث ليست "عقود خدمة" خالصة بل هناك بنود سرية ستكشفها الأحداث في زمن غير بعيد كما بدأت تتكشف فضائح العقود النفطية في إقليم كردستان على خلفية فضيحة شركة DNO النرويجية والسفير الأميركي السابق غالبريت.

ولهذا فنحن ننشر هنا أهم ما تسرب عن هذه العقود:

نشرة (غولف اويل اند غاز)

نقاط مفتاحية في صفقة BP-CNPC الخاصة بحقل الرميلة العراقي

المصدر رويترز في 8/10/2009

الموقع: الشرق الأوسط

فيما يلي النقاط المفتاحية من مسودة العقد الخاص بالرميلة التي حصلت عليها وكالة رويتر

الهدف الإنتاجي

- يجب على BP و CNPC ان تحسنا معدل إنتاج النفط الخام والغازات الطبيعية السائلة من حقل الرميلة بنسبة 10% مقارنة مع معدل الإنتاج الابتدائي بأسرع وقت ممكن.
- يتم الاتفاق على معدل الإنتاج الابتدائي بين الشركتين والعراق في يوم تصديق العقد أو قبل ذلك وسوف يتم احتسابه باعتباره المعدل المتوسط للإنتاج خلال فترة 30يوما.

- يجب ان تستهدف الشركتان تحقيق إنتاج مستدام أو هضبة مستهدفة للإنتاج لفترة سبع سنوات تساوي 2.8 مليون برميل من الخام والغازات الطبيعية السائلة في اليوم.

إن الحد الأدنى لما يجب ان تفعله BP CNPC يشمل

- إجراء مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد وجغرافية.
- حفر 20 بئراً جديداً و 10 آبار حقن جديدة.
- إعادة تأهيل 130 بئراً.
- تصميم وبناء محطتين لإعادة حقن المياه.
- تصليح أو بناء مرافق إضافية للتجميع والمعالجة الحقلية.

تشمل النفقات

- يجب أن ينفق المتعاقدون حداً أدنى يبلغ 300 مليون دولار لتنفيذ الحد الأدنى من التزاماتهم.
- يجب على المتعاقدين في غضون ثلاثين يوماً من اتمام الصفقة تسديد مكافأة قدرها 500 مليون دولار عند التوقيع. إن هذا المبلغ واجب التسديد على 20 قسطاً فصلياً حيث يبدأ التسديد ابتداءً من الفصل التاسع الذي يلي الفصل الذي يتم فيه التصديق على الصفقة.
- يجب ان تخصص BP و CNPC حداً أدنى لا يقل عن 5 ملايين دولار في صندوق لتدريب العراقيين.
- تخضع أجور التعويض إلى الضريبة إلى حد 35%.

الدفع

- كان عطاء BP و CNPC الخاص بعقد الرميطة مستنداً إلى مكافأة مقدارها دولاران للبرميل.
- وربما يحصلان على جزء من ذلك المبلغ فقط حيث يعتمد الأمر على أدائهما في تعزيز الإنتاج.
- إن قيمة العقد مع BP و CNPC والسرعة التي يستطيعان بها استرداد التكاليف تعتمد على مدى استطاعتها تعزيز الإنتاج.
- إن الصيغة المقترحة لتقييم الأداء تعتمد على قياس الإنتاج مقارنة مع تقدير لما كان يمكن ان يكون عليه الإنتاج بدون استثمارات BP و CNPC وتفترض هذه الصيغة الهبوط السنوي في الإنتاج الذي كان يمكن ان يحصل بنسبة 5% سنوياً.

- يمكن الدفع إلى BP و CNPC إما بالنفط أو نقدا ويستطيع العراق أن يختار تسديد التعويض عن التكاليف التكميلية للشركتين إما بالنفط أو نقدا ولكن الشركتين تستطيعان ان تقررا كيفية تسديد أجور خدماتهما.
- إن التكاليف التكميلية واجبة الا استرداد التي تتحملها BP و CNPC تحمل فائدة بنسبة 1% زيادة على معدل الفائدة الممنوح داخل البنوك في نظام لندن (المعروف باسم ليبور) حتى يتم تسديدها.

السقف الزمني

- إن عقد الخدمة لحقل الرميلة النفطي يستمر لمدة 20 سنة قابلة للتمديد
- يجب على BP و CNPC أن ترفعا خطة للتأهيل في غضون ستة أشهر من المصادقة على العقد.
- يجب على المتعاقدين ان يقيما في العراق "وجوداً طبيعياً" - من الموظفين والمعدات اللازمة لإسناد العمليات الحقلية في غضون ستة أشهر من المصادقة على خطة إعادة التأهيل وإلا فيمكن إلغاء العقد.
- يجب على الشركتين ان تقدموا خطة معززة لإعادة التطوير مستندة إلى المعرفة المكتسبة من إعادة التأهيل الأولى للحقل في غضون ثلاث سنوات من تصديق العقد.

فرص صفقة إضافية

- إن المكامن النفطية المكتشفة ولكن غير المطورة في الرميلة يمكن ان تخضع للإنتاج بموجب العقد ولكنها ستكون خاضعة لأجور تعويضية مستقلة يتم الاتفاق بشأنها.
- تمتلك BP و CNPC في غضون ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على العقد، الحقوق الحصرية للتفاوض على اتفاقية للتنقيب عن المكامن الكامنة غير المكتشفة في الرميلة وتطويرها.

بخصوص العروض والاتفاقيات اللاحقة

صحيفة وول ستريت جورنال في

17/10/2009

قال وزير النفط حسين الشهرستاني إن عدداً من الشركات النفطية التي رفضت الشروط المتصلة في مزاد البلاد الأول لحقوق استغلال الحقول النفطية في هذا الصيف قد اسقطت مطالبتها بمدفوعات أعلى.

وقال السيد الشهرستاني أن شركات مثل شركة اكسون موبيل ولوك أويل الروسية وايني الإيطالية قد سحبت معارضتها السابقة لما اعتبرته الصناعة النفطية مدفوعات منخفضة لدرجة غير معقولة لقاء مساعدة العراق على تطوير بعض حقوله النفطية القائمة.

فقد كانت أكسون ولوك أويل تصويبان أنظارهما نحو حقل غرب القرنة الضخم في عطاءات حزيران، فقد اقترحت اكسون في أول الأمر أجوراً بمقدار 4 دولارات للبرميل للإنتاج الجديد في حين عرضت لوك أويل التي قدمت عطاءها مع كونكو فيليبس بمقدار 6.49 دولار للبرميل.

وقد قبلت أكسون وكونسورسيوم لوك أويل الآن الأجر البالغ 1.90 دولار للبرميل الذي اقترحه العراق أول الأمر لذلك الحقل.

وقال السيد الشهرستاني أيضاً أن الكونسورسيوم الذي تقوده ايني الإيطالية قد قبلت الأجر المقترح من قبل الوزارة البالغ دولارين للبرميل بالنسبة لحقل الزبير وكانت ايني قد اقترحت سابقاً أجراً قدره 4.80 دولار للبرميل.

وقد رفضت الناطقة باسم شركة ايني التعليق على النقاشات بخصوص الحقل بصورة تفصيلية ولكنها قالت أن الشركة قبلت أجر الدولارين لأن بعض الشروط الأخرى قد تغيرت مما جعل أمر السعر الأوطأ أكثر قبولاً.

إن العقد الأصلي لمدة عشرين عاماً و الذي يضم أكسيدنتال للبتروول وشركة الغاز الكورية يمكن تمديده إلى 25 عاماً.

أكسون موبيل تفوز بعقد غرب القرنة العراقي رقم 1

أي ف ي في 5/10/2009

إن الكونسورسيوم الذي تقوده أكسون والذي يمتلك حصة 80% ويضم شركة شل الأنكلو هولندية قد اقترح رفع الإنتاج إلى 2.1 م ب ي، إن حقل غرب القرفة رقم 1 ينتج حالياً 279000 ب ي وتبلغ احتياطياته حوالي 8.5 مليار برميل.

وعن عقد تطوير الرميطة من قبل BP و CNPC قال وزير النفط حسين الشهرستاني إن "الشركتين ستستثمران 50 مليار دولار في المشروع".

EBR

مُنحت شركة ايني الترخيص لتطوير حقل الزبير النفطي العملاق في العراق، إن الكونسورسيوم الذي تقوده ايني (المسؤولة عن التشغيل) يضم أيضاً شركة أوكسيدنتال للبترول وشركة الغاز الكورية.

إن حقل الزبير ينتج حالياً 195 ألف ب ي، وفي غضون السنوات السبع القادمة وبموجب برنامج توسيع الحقل فمن المتوقع أن يصل الإنتاج مستوى ثابتاً (هضبة) من الإنتاج يعادل مليون و 125 ألف ب ي.

ويشمل المشروع حفر أكثر من 200 بئر وتشبيد مرافق المعالجة وشبكة التجميع المطلوبة إضافة إلى تجفيف المحطات القائمة حالياً.

Gulf Oil & Ges

قال وزير النفط حسين الشهرستاني إن استثمارات الشركات الأجنبية في غرب القرنة مرحلة 1 و الزبير والرميطة ستحقق للعراق 100 مليار دولار، استناداً إلى ناطق بلسان وزارة النفط، وقد تنبأ الوزير أيضاً بأن انتاج الحقول الثلاثة مجتمعة سيصل لأكثر من 7 م ب ي.

تقرير العراق النفطي (في 3/10/2009)

تقول نشرة (بتروليوم انتلجنس ويكلي) بأن وزارة النفط العراقية إضافة إلى الشروع بعملية المزاed لعدد من الحقول النفطية والغازية الكبرى سوف تحدد مجموعة ثانية من الحقول الغازية والنفطية لغرض اختطافها من قبل شركات النفط العالية، إن جولتي التراخيص تشملان 94 مليار برميل من احتياطيات العراق الثابتة البالغة 115 مليار برميل.

وتكشف البتروليوم انتلجنس ويكلي المزيد:

- سوف تسمح عقود الخدمة للشركات بحجز الإنتاج والاحتياطيات في سجلاتها.
- سيمنح التطوير التفويض لائتلاف مشاركة (جونيت فنجر) مع شركة نفط تملكها الدولة رغم أن ما ستحصله الدولة من جراء ذلك ومدى السيطرة التي ستتاح لها لا تزال أموراً غير معروفة.

ونستنتج من كل ذلك الحقائق التالية:

- (1) تمنح العقود الحق للشركات بحجز الإنتاج والاحتياطي في دفا ترها وهذا يعني من الناحية القانونية أن هذه الاحتياطيات قد أصبحت ملكاً لها وفي حالة حدوث أي نزاع فمن المستحيل على الحكومة العراقية أن تثبت العكس وأن من حق الشركات المعنية أن تحجز شحنات النفط العراقي في أعالي البحار خصوصاً وأن الحصانة الدولية التي منحت للعراق منذ الاحتلال ستكون قد انتهت.
- (2) إن الحل والعقد فيما يخص سياسات الإنتاج والتصدير والعمالة وغيرها ستكون بأيدي الشركات ما دامت تمتلك نسبة 75% أو أكثر من ائتلاف المشاركة في حين لا تملك شركة النفط الوطنية العراقية سوى نسبة 20-25% وهذا تنازل عن السيادة الوطنية لم يسبق أن قدمته أي دولة منتجة للنفط حتى أكثر الدول صداقه وهي نيجيريا حيث تحتفظ الشركة الوطنية هناك بنسبة 55% وتصدر هذه النسبة في دول أخرى إلى حد 85%، فلماذا هذا التهاون في الحقوق الوطنية؟ ولماذا هذا الخنوع والشركات هي التي تحتاج العراق حاجة ماسة لا يمكن الاستغناء عنها؟
- (3) إن تصريح وزير النفط بشأن الـ 100 مليار دولار غامض في قصده فلا يمكن أن يعني الوزير العائدات المترتبة عن زيادة الإنتاج لأن هذه الزيادة التي تساوي 6م ب ب ي ستدر عائدات سنوية للعراق (على افتراض سعر النفط بحدود 75 دولاراً للبرميل تساوي 164.25مليار دولار).
إذاً فالمقصود هو أن الشركات ستستثمر مبالغ تعادل 100 مليار دولار في مشاريعها التطويرية، ومع شديد احترامنا للسيد الوزير فإن هذا الرقم مبالغ به ولكن المشكلة هي من الذي سيراقب عمليات الصرف والحل والعقد كما قلنا بأيدي الشركات نفسها، على أي حال سنقول المزيد حول هذه النقطة لاحقاً.
- (4) إن مجموع الاحتياطيات التي ستعاد إلى الشركات هي 94 مليار برميل من أصل 115 مليار برميل مجموع احتياطيات العراق الثابتة وهذا يعني أن نضال الشعب العراقي وتضحياته منذ عام 1961 لحد الآن قد ألغى بهذه العقود وعادت الشركات منتصرة متشفية بعد أن كبدت الشعب العراقي هذه الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي أشرنا إليها في بداية المقال، ومع ذلك توضع الأمور في تأطيرات وطنية زائفة ومقيتة، ولن يغفر التاريخ لهذا التفريط بمصالح الشعب ومقدراته.
- (5) يتضح من الفقرة الأخيرة من (نقاط مفتاحية) بخصوص حقل الرميلة أن الشركتين اللتين فازتا بالعقد لهما الحق في 1- الاستيلاء على المكامن المكتشفة ولكن غير المطورة. 2- الحق الحصري للتفاوض على المكامن الكامنة غير المكتشفة في الرميلة وتطويرها.

إن حقل الرميثة قد يكون أعظم من حقل غوار السعودي إذا ما أُجريت الاستكشافات والتنقيبات الحديثة وهو وحده يعادل احتياطات دولة كاملة، فالوصول إليه تحت برقع عقد الخدمة يمثل فرصة تاريخية لا تعوض.

وكل هذا وفرسان التراخيص لا يريدون أحد أن يطلع على الصفقات التي يدبرونها استناداً إلى قوانين صدام تحت خيمة الديمقراطية الأميركية.

إن وزارة النفط تنهج سلوكاً إنتقائياً في التعامل مع هذه القضايا، فحين يكون الدستور في صالحها تنتشبت به وكأنه الكتاب المنزل وليس من وضع المحتل الذي صاغ فقراته لمصلحه بحيث جاء مليئاً بالمتناقضات (وقد شكى من هذه الحقيقة الباحث الأميركي المشهور أنتوني كورد سمان)، وخير برهان على ذلك ما جاء من فضائح السفير غالبريث الذي ساعد على صياغة المواد الخاصة بأقليم كردستان لكي تكون في صالحهم مقابل حصوله لاحقاً على امتيازات في نطف الإقليم كسب من جراتها مائة مليون دولار، وحين لا يجدون ما يسعفهم يلجأون إلى قوانين الطاغية المقبور حتى وإن كانت منافية لأبسط حقوق الإنسان والحقوق الديمقراطية التي كفلها الدستور، وخير مثال على ذلك موقف الوزارة من نقابات العمال حيث لجأت إلى القانون سيئ الصيت الذي حول العمال إلى "موظفين" وأنهى وجود العمال من الأساس بهذه العقلية لجأ المسؤولون إلى محاربة النقابات العمالية، وكذلك تبرر الوزارة إقدامها على توقيع العقود دون وجود قانون للثروة الهيدروكربونية بقانون آخر موروث من عهد الطاغية، وما بقى إلا أن نسمع في يوم من الأيام مقولة القائد - وكل مقولاته كانت قوانين - "كل العراقيين بعثيون وإن لم ينتموا!".

تميزت مواقف الجهاز الإعلامي في وزارة النفط بالتقليل من أهمية الحقول العراقية وكساد النفط وما إلى ذلك حتى أن أحد كبار المسؤولين وصف حقل الرميثة بأنه "شائخ" وبأس وهو ثان إن لم يكن أول أعظم الحقول في العالم.

ولغرض التدليل على تهافت هذه الإدعاءات فسوف تأخذ القارئ في جولة في عالم احتياجات النفط وميسورية وتوفير الإمدادات اللازمة لتلبية هذه الإمدادات استناداً إلى أدق المصادر العالمية.

فقد جاء في منظور الطاقة السنوي الصادر عن وزارة الطاقة في الولايات المتحدة (إدارة معلومات الطاقة) ما هو أت:

على الرغم من الانكماش الاقتصادي الأخير فإن الطلب المتزايد على الطاقة ولاسيما في الصين والهند والبلدان النامية الأخرى والجهود المبذولة من قبل بلدان كثيرة لتحديد الوصول إلى الموارد النفطية في أراضيها التي هي سهلة نسبياً لتطوير النفط، فإنه من المتوقع أن ترفع أسعار النفط على المدى الأبعد، وفي الحالة الاسترشادية في منظور الطاقة لسنة 2009 (الصادر في 20/7/2009) ترتفع أسعار النفط العالمية إلى 130 دولاراً للبرميل (بأسعار الدولار الحقيقية لعام 2007) في عام 2030، ولكن هناك مجاهيل هامة في هذا التقدير وتكون أسعار النفط لعام 2030 تتراوح ما بين 50

دولاراً إلى 200 دولار في الحالات البديلة لأسعار النفط، إن حالة الأسعار الواطئة تمثل بيئة تكون بينها بلدان كثيرة منتجة للنفط قد وسعت إنتاجها بصورة أسرع مما هو في الحالة الاسترشادية محققة بذلك زيادة في حصتها من الإنتاج العالمي تفوق المستويات الراهنة، وعلى الضد من ذلك فإن حالة الأسعار المرتفعة تمثل بيئة يحصل فيها العكس من ذلك، حيث تختار الدول الكبرى المنتجة للنفط المحافظة على سيطرة صارمة على الوصول إلى مواردها النفطية وتطويرها بصورة أبطأ.

ويضيف المنظور في قسم آخر قائلاً:

"إن حالة الأسعار المرتفعة تصور سوقاً عالمية مستقبلية للنفط حيث يتحدد الإنتاج التقليدي بقرارات سياسية إضافة إلى وفرة الموارد حيث تلجأ البلدان المنتجة الكبرى لاستخدام حصص الإنتاج والأنظمة المالية والدرجات المتباينة من التأميمات لزيادة عوائدها الوطنية من انتاج النفط وتوجه البلدان المستهلكة نحو الإنتاج عالي التكاليف للسوائل غير التقليدية لإشباع حاجتها... ورغم إن دول الأوبك لا يتوقع منها أن تبدل القيود الاستثمارية الراهنة لدرجة هامة، فإن المنظمة يتوقع منها "أن تزيد الإنتاج لغرض تحقيق ما يقرب من 50% من الإنتاج العالمي الإجمالي في عام 2030 (المتوقع أن يكون 119م ب ي).

هذا وقد أصدر الدكتور فاتح بيروول كبير الاقتصاديين في الوكالة الدولية للطاقة المكلفة بمهمة تقييم إمدادات الطاقة المستقبلية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، أصدر تحذيرات متشائمة بهذا الخصوص، فقد أدلى هذا الخبير بتصريحات خاصة إلى جريدة الأندبندنت البريطانية نشرتها على صفحتها الأولى يوم 8/2009 تحت مانشيت (تحذير: إن إمدادات النفط تتضاءل بسرعة)، ولأهمية هذه التصريحات فسوف أقتطف منها مقاطع وافية:

"قال الدكتور فاتح بيروول في مقابلة مع الأندبندنت بأنه يبدو أن الجمهور وكثيراً من الحكومات غافلون عن حقيقة أن النفط الذي تعتمد عليه الحضارة الغربية ينضب بوتيرة أسرع مما تم التنبؤ به سابقاً وأن الإنتاج العالمي المحتمل أن يبلغ ذروته في غضون حوالي عشر سنوات وذلك قبل التقديرات السابقة لمعظم الحكومات بما لا يقل عن عقد من الزمان.

ولكن أول تقييم تفصيلي لأكثر من 800 حقل نفطي في العالم تغطي ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية قد كشفت بأن معظم أكبر الحقول قد بلغت الذروة فعلاً وأن معدل الهبوط في انتاج النفط يسير الآن بحوالي ضعف الوتيرة التي كانت تحتسب قبل سنتين فقط، وفوق هذا فهناك المشكلة المزمنة المتمثلة بنقص الاستثمارات من قبل البلدان المنتجة للنفط، وهذا ظرف مقدر له أن يؤدي إلى "أزمة نفطية" في غضون السنوات الخمس المقبلة مما سينسف كل أمل بالتعافي من الركود الاقتصادي العالمي الراهن.

وقال الدكتور بيروول في تحذير مكشوف إلى بريطانيا والدول الغربية الأخرى بأن القوة السوقية للبلدان المنتجة القليلة جداً والتي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط

ومعظمها في الشرق الأوسط- سوف تزداد بسرعة بعد ان تبدأ الأزمة النفطية تهيمن بعد عام 2010 وقال "وسوف يأتي يوم ينفذ فيه ما عندنا من النفط ولن يكون هذا اليوم أو غداً ولكن سيأتي اليوم الذي ينفذ فيه ما عندنا من النفط، ويجب أن نودع النفط قبل أن يودعنا النفط، وعلينا أن نهياً أنفسنا لذلك اليوم، وكلما أسرعنا بالبدء بذلك كلما كان ذلك أفضل لنا لأن كل نظامنا الاقتصادي والاجتماعي مرتكز على النفط ولذلك فإن التحول من ذلك سوف يستغرق وقتاً طويلاً ويتطلب مالاً كثيراً ويجب علينا بأن نأخذ هذه القضية بمنتهى الجدية"، وأضاف " إن السلطة السوقية للعدد القليل جداً من البلدان المنتجة للنفط، وهي على الغالب في الشرق الأوسط، سوف تزداد بسرعة كبيرة جداً، إنهم يمتلكون الآن فعلاً حصة تعادل 40% من السوق النفطية وسوف تزداد هذه النسبة بقوة أعظم بكثير في المستقبل وهناك الآن خطر حقيقي بحصول أزمة في الإمدادات النفطية بعد العام القادم حينما يتحسن الطلب لأنه لم يجر عمل كثير لتحشيد إمدادات جديدة من النفط للتعويض عن الهبوط السريع في الحقول القائمة.

وتقدر الوكالة الدولية للطاقة بأن الهبوط في إنتاج النفط في الحقول القائمة ينطلق الآن بنسبة 6.7% سنوياً مقارنة مع معدل الهبوط البالغ 3.7% حسب تقديراتها في عام 2007 والتي تعترف الآن أنها كانت تقديرات خاطئة.

وقال الدكتور بيروول "إذا ما شاهدنا اختناقاً في الأسواق فإن الناس في الشارع سوف يرونه بمقاييس الأسعار المرتفعة التي ستكون أعلى بكثير مما نشهده الآن، إنه سيكون له تأثير على الاقتصاد بالتأكيد وخاصة إذا ما شهدنا هذا الاختناق في الأسواق في السنوات القلائل القادمة "وسيكون أمراً ذا أهمية خاصة لأن الاقتصاد العالمي سيكون لا يزال هشاً ومعرضاً جداً للمخاطر، إن كثيراً من الناس يعتقدون بأنه سيكون هناك انتعاش في غضون سنوات قليلة ولكنه سيكون تعافياً بطيئاً وسنواجه خطر تعرض هذا الانتعاش إلى الاختناق بفعل ارتفاع أسعار النفط".

وقد استنتجت وكالة الطاقة الدولية في أول تقييم لها على الإطلاق للحقول النفطية الكبرى في العالم، استنتجت بأن استهلاك العالم من النفط "لا يمكن أن يستديم" وأن الاستهلاك المتوقع سيفوق العرض بدرجة كبيرة.

وحذرت الوكالة بأن إنتاج النفط قد بلغ الذروة فعلاً في البلدان المنتجة خارج الأوبك وأن عهد النفط الرخيص قد وصل نهايته.

لقد بلغ انتاج النفط الذروة الان في معظم الحقول مما يعني أنه يجب إيجاد مصادر جديدة للعرض لملاقات الطلب القائم وحتى لو بقي الطلب ثابتاً فإن العالم سوف يحتاج إلى ما يعادل أربعة أضعاف السعودية للمحافظة على الإنتاج وستة أمثال السعودية فيما لو استمرت الزيادة المتوقعة في الطلب ما بين الآن وعام 2030.

هذا وقد نشرت الجريدة خارطة لمناطق العالم الرئيسية المنتجة للنفط في العالم مع احتياطياتها الثابتة نوجزها فيما يلي حسب تسلسلها:

السعودية	264.1	مليار برميل
ايران	137.6	مليار برميل
العراق	115	مليار برميل
الكويت	101	مليار برميل
فنزويلا	99.4	مليار برميل
الإمارات	97.8	مليار برميل
روسيا	79	مليار برميل
ليبيا	43.7	مليار برميل
نيجيريا	36.2	مليار برميل
الولايات المتحدة	30.5	مليار برميل
كندا	28.6	مليار برميل

وتورد الصحيفة للملاحظة التالية:

إن الأرقام أعلاه تشمل الاحتياطات النفطية على شكل رمال موجودة على الأغلب في كندا والولايات المتحدة والتي يعتبرها بعض المعلقين بأنها مبالغ بها.

آخر التنبؤات

هذا وكتبت صحيفة الـوول ستريت جورنال في 4/11/2009 مستقبلة إعلان المنظور العالمي للطاقة WEO الجديد في 10/11، ما يلي:

"سوف تجري الوكالة الدولية للطاقة في الأسبوع القادم تعديلاً تنازلياً كبيراً، لتنبؤها بعيد المدى للطلب العالمي للنفط" حسب ما قال مصدر مطلع على القضية مما يسجل للسنة الثانية على التوالي قيام تلك المجموعة بتقليص نظرتها إلى تعطش العالم للنفط.

إن تنبؤ تباطؤ النمو في الطلب على النفط يضع الوكالة الدولية بصورة متزايدة في معسكر المعارضين الذي يعاكس النظرة الشعبية القائلة بأن الطلب على الخام سوف ينمو بعنفوان في عالم ما بعد الركود، وتعتقد تلك النظرة بأن الطلب بعيد المدى سوف ينمو بوتيرة سريعة بسبب تصاعد ثروة الأسواق الناشئة واستهلاكها في بلدان مثل الصين والهند.

ويعتقد بعض المحللين أن النفط الخام يمكن أن يرتفع إلى 200 دولار البرميل في غضون سنوات قلائل من مستوى اليوم البالغ 79 دولاراً ويقولون أن تعافياً اقتصادياً أسرع من المتوقع يمكن أن يفتح محافظ نقود المستهلكين أمام ارتفاع أسعار النفط الخام، ومع ذلك فإن الزيادات في الأسعار لابد وأن تعزز اتجاهات حفظ الطاقة.

منظور الطاقة العالمي لعام 2009 (صادر عن IEA)

إن المنظور يتضمن نوعين من السيناريوهات: السيناريو الاسترشادي (أو الإشارة) الذي يوفر صورة أساسية عن كيفية تطور أسواق الطاقة العالمية فيما إذا لم تغير الحكومات في سياساتها وإجراءاتها الراهنة و (سيناريو الـ 450) الذي يصور عالمياً يتم فيه اتخاذ عمل جماعي لتحديد التركيز بعيد المدى لغازات الدفينة في الجو على حدود 450 جزء من كل مليون مكافئ لثاني أكسيد الكربون وهو هدف يكتسب دعماً واسع الانتشار في جميع أنحاء العالم.

ويمضي المنظور:

في السيناريو الاسترشادي من المقدر أن يزداد الطلب العالمي الأساسي للطاقة بنسبة 1.5% ما بين 2007 و 2030 من ما يزيد قليلاً على 12 مليار طن مكافئ للنفط إلى 16.8 مليار طن مكافئ وبزيادة إجمالية بنسبة 40%. إن بلدان آسيا النامية هي المحرك الرئيس لهذا النمو يليها الشرق الأوسط، إن النمو المقدر في الطلب هو أبطأ مما ورد في منظور الطاقة العالمي لعام 2008 مما يعكس بالدرجة الرئيسة تأثيرات الأزمة التي حصلت في الجزء المبكر من فترة التقدير إضافة إلى السياسات الحكومية الجديدة التي أدخلت خلال العام الماضي، وكمعدل فإن الطلب ينخفض في الفترة 2007 - 2010 نتيجة للهبوط الحاد في عام 2009 وتشير البيانات الأولية إلى هبوط في تلك السنة لحد 2%. ويعاود الطلب النهوض فيما بعد ذلك بمعدل 2.5% في السنوات 2010 - 2015 وتتباطأ وتيرة النمو في الطلب باضطراد بعد عام 2015 حيث تحقق الاقتصادات الناشئة النضوج ويتباطأ النمو السكاني في العالم.

"ويبقى النفط أكبر وقود منفرد في الخليط الأساس من الوقود لغاية عام 2030 حتى ولو أن حصته تهبط من 34% الآن إلى 30%. إن الطلب على النفط (باستثناء الوقود الحيوي) يقدر له أن ينمو بنسبة 1% كمعدل خلال فترة التقدير من 85 م ب ي في عام 2008 إلى 105 م ب ي في عام 2030".

"ومن المفترض أن تهبط أسعار النفط من مستوى عام 2008 البالغ 97 دولاراً للبرميل إلى حوالي 60 دولاراً للبرميل في 2009 (وذلك يعادل تقريباً المستوى الذي

بلغه في أواسط عام 2009) ولكنه يعاود النهوض مرة أخرى مع التعافي الاقتصادي ليلينغ 100 دولار للبرميل بحلول عام 2020 و 115 دولاراً للبرميل (بأسعار الدولار 2008) في عام 2030.

ولا نريد الإفاضة في الاقتباسات فكل المراجع تؤكد قرب شحة النفط وخاصة النفط سهل الاستخراج وتبدى مصادر عالية مرموقة شكوكها من قدرة الحقول المنتجة حالياً على ملاقاته الطلب ومن هنا تأتي أهمية الحقول العراقية البكر، ويمكن أن نلخص ما جاء أعلاه بالنقاط التالية:

1- إن الاحتياجات الثابتة المعروفة حالياً في العالم لا تكفي لسد احتياجات الطلب على الرغم من توقعات تقليص الاعتماد على الطلب بتطوير المصادر البديلة وخاصة الطاقة المتجددة (مثل النووية والطاقة الشمسية والرياح والوقود الحيوي). ولما كان العراق هو البلد الوحيد الذي بقيت احتياطاته لم تمسسها بريئة الحفر منذ عام 1961 (أي بصدور القانون رقم 80) فإنه البلد الوحيد الواعد بتقديم إمدادات يعتمد عليها من النفط ولكن هذا لا يعني إتباع سياسة مغايرة لمصالحه الوطنية وتضعه في حالات صدام مع الدول المنتجة الأخرى. ولا يعني تسليم سيادته وثرواته إلى الاحتكارات العالمية كي تتحكم بها كما نشاء على الضد من اعتبارات المصلحة الوطنية العليا.

2- إن الاستثمارات المطلوبة لملاقاة الطلب التراكمي على الطاقة في العالم حسب سيناريو الإشارة (الاسترشادي) للوكالة الدولية للطاقة هي 26 ترليون دولار بأسعار 2008 الثابتة للدولار). وأن التقديرات التي أعلنت لغاية عام 2008 المطلوبة لتطوير صناعة النفط العراقية لا تتجاوز 35 مليار دولار (رغم الادعاءات بأن الشركات ستتنفق مبلغ 100 مليار دولار على تطوير الحقول العراقية كما جاء في تصريحات وزير النفط العراقي) وهذه استثمارات تؤدي إلى إضافة ما بين 8 - 10 م ب ي (أي أكثر من 8.4% - 10.5% من الطلب العالمي المقدر) في حين أن الاستثمارات التي تشير لها الوكالة أغلبها للمحافظة على مستويات الإنتاج ومنعها من الانحدار في الحقول المنتجة ومن هنا نستطيع أن نفهم سبب التهافت على الحقول العراقية.

3- إن تقديرات الأسعار حسب ما رأينا تتباين بصورة صارخة في التقديرات المختلفة وخاصة منظور الطاقة السنوي AEO الصادر عن وزارة الطاقة الأمريكية و WEO الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة. ولكن باحتساب الاستثمارات المطلوبة لغرض المحافظة على مستوى 105 م ب ي من إنتاج العالم نستطيع أن نستنتج أن المعدل المتوسط لاستهلاك النفط خلال العشرين سنة القادمة هو 95 م ب ي أي أن العالم يجب أن يوفر بدائل مساوية لما يستهلكه بإنفاق 1.24 ترليون دولار لتوفير هذه الكمية مما يعني أن إنتاج برميل واحد يومياً من النفط يتطلب استثمارات تعادل 40 دولاراً مما يعني أن سعر النفط كي يكون مجزياً ومشجعاً على الاستثمار يجب أن لا يقل عن 80 -

100 دولار بأسعار صرف الدولار في الوقت الحاضر، إن المحافظة على هذا المستوى من الأسعار تتطلب التضامن والوحدة في حين إن السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة والشركات الاحتكارية في دفع العراق لمواقف مناقضة لمواقف الأوبك ستؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة وتدمير وحدة البلدان المنتجة ودخولها في منافسات وصراعات ضارية تؤدي إلى انهيار الأسعار وبالتالي نفاذ ثروة هذه البلدان لصالح الاحتكارات الكبرى. لقد دأبت هذه الأوساط منذ أواسط تسعينات القرن الماضي على عقد الندوات وتهيئة الكوادر العراقية من بين المغتربين الموالين لمشروع الإحتلال ولغرض الترويج لهذه السياسة وتطبيقها على أرض الواقع، ووعد أولئك المغتربون بأنهم عند مجيئهم إلى السلطة سيرفعون الإنتاج العراقي إلى 6 م ب ي عند نهاية القرن الماضي ليواصلوا الزيارات فيما بعد. وكان من المشاريع التي نشرتها الصحافة الأمريكية بعد الإحتلال، أن يضخ النفط الخام العراقي ليخزن في أجواف ضخمة في جنوب الولايات المتحدة، كضمان لقروض أمريكية للعراق !!

وبعد الإحتلال عقدت الندوات الكثيرة وخاصة تلك التي كانت برعاية مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية وبضمنها أرامكو السعودية ووزارة البترول السعودية وطرح فيها مدى إمكانية السعودية بالحفاظ على دورها الترجيحي في الصناعة النفطية، وإمكانية العراق للحلول محلها، وكانت هذا فيما يقال، من أسباب المواقف السعودية المساندة للإرهابيين في العراق. ثم جاءت السياسة التي أعلنها رئيس وزراء الحكومة الانتقالية إياد علاوي الهادفة لتحقيق مستوى من الإنتاج ما بين 6 - 8 م ب ي خاصة وأنه قد أعلن صراحة أن العراق يريد أن يحتل مركز القيادة في هذا المضمار. وقد ظهرت عشرات المقالات والدراسات في الولايات المتحدة الداعية إلى تحطيم الأوبك عن فتح الحقول العراقية على شكل رقع تستغلها الشركات وتنتج حسب رغبتها بدون تدخل من الجانب العراقي مما يؤدي الى تدمير منظمة الأوبك وبضمنها العراق، وسيادة الفوضى في السوق النفطية.

وبعد هذه المقدمة الموجزة ندرس الاتفاقيات التي طرحتها وصادقت عليها وزارة النفط والحكومة العراقية:

أولاً : إن الاتفاقيات تنص على أن التشكيلات التي ستتولى تنفيذ العقود تتكون من مشاركة ما بين الشركات الأجنبية التي تحتفظ بحصة 75 - 80% وشركة النفط الوطنية العراقية التي تعطى نسبة 20 - 25% ، وغني عن القول أن هذه الشركة ستكون في موقع ضعيف جداً ولا حول لها ولا قوة في تقدير سياسات الإنتاج والتسويق. هذا ناهيك عن المضعف العضوي في هذه الشركة بموجب قانون تأسيسها الذي أعلن قبل أشهر وخصص لها رأسمال يقرب من 300 مليون دولار. وسوف نناقش أمور هذه الشركة التي يراد لها أن تكون كسيحة منذ ولادتها في مقالة لاحقة.

ثانياً: إن تخصيص 94 مليار برميل من مجموع احتياطات العراق الثابتة البالغة 115 مليار (أي ما يشكل نسبة 81.7%) أمر لا مبرر اقتصادياً أو سياسياً له، وما هو الداعي لجلب شركات تستولي على أراضي العراق بأكملها ونحن في بداية المشوار؟ إن الزيادة التي وعدت ثلاث شركات بتحقيقها إضافة الى القدرات الإنتاجية الراهنة تزيد على احتياجات العراق والإمكانات الاستيعابية لاقتصاده. فما الداعي للتوسع، إن العقود المشار إليها وعدت لتحقيق الطاقات الإنتاجية التالية:

الرميلة	2.85 م ب ي
الزبير	1.125 م ب ي
<u>غرب القرنة</u>	<u>2.10 م ب ي</u>
المجموع	6.075 م ب ي

وإذا أضفنا لها القدرات الحالية البالغة حوالي 1.25 م ب ي يكون المجموع 7.325 م ب ي وهو رقم كبير جداً.

إن حصة العراق التاريخية في الأوبك هي مساوية لحصة إيران وتعادل 3.96 م ب ي فماذا سيفعل العراق بهذه الطاقات الفائضة؟ هل سيسمح للشركات بتسويقها خارج إطار الأوبك مما سيؤدي إلى تدمير هذه المنظمة العتيقة وبالتالي إلى هبوط الأسعار لما دون سعر الكلفة؟ إن القبول بمثل هذه المغامرة سيضع العراق في متاهات مهلكة لا مخرج منها. ثم هناك الاعتبارات الاقتصادية ونوجزها بما يلي:

تدعي وزارة النفط أن الشركات سوف تنفق مبالغ تصل إلى 100 مليار دولار على تطوير هذه الحقول وبطبيعة الحال فإن هذه المبالغ هي ليست هبات وإنما هي استثمارات تتوقع منها مردودات عالية، وحسب مصادر الشركات فإن ما سيؤول لها من أرباح الدولارين بعد استقطاع ضريبة الأرباح وحصة شركة النفط الوطنية يعادل 97 سنتاً للبرميل وهذا يعني أن الشركات يجب أن تسوق الكميات التي تتعهد بزيادتها في إنتاج الحقول (وهي 6 م ب ي) لكي تسترجع المبلغ المستثمر مع الفوائد المترتبة عليه وهي % زائد الفائدة بنسبة ليبور (معدل سعر الفائدة ما بين البنوك في لندن) البالغة حالياً 0.6125% أي 1.625% أي ما يعادل 1.625 مليار دولار سنوياً تتراكم إلى 32.25 مليار دولار مع المبلغ الأصلي لتكون 132.25 مليار دولار فإذا قسمناها على الدخل السنوي البالغ 2.124 مليار أي أنها تحتاج 62 عاماً لتسديد استثماراتها فهل يعقل ذلك؟! وإذا افترضنا أن الشركات تستقطع هذه الاستثمارات كديون على الحكومة العراقية واجبة السداد على مدى 20 عاماً خارج إطار الأجر التعويضية المتفق عليها فإن ذلك يعني إن على الحكومة العراقية أن تدفع مبلغاً يعادل 6.612 مليار دولار سنوياً تضاف إلى التعويضات عن احتلال الكويت وديون العراق البغيضة (حيث أن اتفاقيات نادي باريس أعفت العراق بنسبة 80% وعليه تسديد الباقي وهو يعادل 8.2

مليار دولار) وغير ذلك مما قد يستجد وربما تطالبنا الولايات المتحدة عن ثمن "تحريرنا" من حكم الطاغية، فماذا سيكون موقف الحكومة العراقية آنذاك على افتراض تدني أسعار النفط الى حدود 35 دولاراً للبرميل كما حصل في عام 2008؟ ما الداعي لتسليم رقابنا ورقاب الأجيال القادمة إلى الشركات الاحتكارية كي تتحكم بمصائرنا حسب أهوائها ومقتضيات مصالحها؟

ولنفرض أن الحكومة العراقية عجزت عن تحقيق طموحات الشركات الاحتكارية (وهذا أمر محتمل جداً) فماذا ستفعل؟ لا تستطيع الحكومة أن تلغي العقود لأن الشركات تكون قد سجلت احتياطات العراق بإسمها ولن يستطيع العراق أن يتحرك خطوة واحدة خلاف إرادة الشركات. فما هذا المصير الأسود الذي نسير إليه ونحن مغموضي الأعين؟ إن "الانتصارات" التي تتخيلها العقول المريضة أو تصور لها هي شهادة الموت للعراقيين جميعاً.

وهكذا نجد أنه بدلاً من أن يستفيد العراق من المستجدات في الوضع النفطي الدولي، فقد نجحت الدول الطامعة واحتكاراتها الكبرى من قلب المعادلة وتحويلها إلى قيود تكبل العراق لمدة خمس وعشرين عاماً يكون أثناءها قد هجره أهله وتحول ما تبقى منهم الى حياة العبودية والذل، فهل يرضى أي شخص ذو ضمير وطني بهذا المصير الأسود له ولشعبه.

ثالثاً: وهناك عقبة كبرى لا بد من معالجتها وحلها قبل أن يفكر العراق ببرامج طموحة لتصدير النفط وهي إيجاد المرافق الكافية للتصدير. حيث إن الموانئ العراقية باستثناء الميناء العميق في خور العمية لا تصلح لرسو الناقلات العملاقة، واستناداً إلى تصريحات مستشار الأمن القومي السابق د. موفق الربيعي فإن إيران تطالب بهذا الميناء باعتباره داخلاً في مياهها الإقليمية وهذا ادعاء لم يؤيده أي مصدر رسمي آخر ولكنه يثير الشكوك ويستدعي الحذر في هذا المجال ورغم تصريحات وزير النفط بشروع السلطات العراقية ببناء ميناء جديد واستيعاب الناقلات العملاقة بطاقة 1.6 م ب ي فإن الطاقات الإجمالية للمرافق العراقية في البصرة لا يتوقع أن تتجاوز الثلاثة ملايين برميل يومياً حتى بعد هذا التوسع، وإذا أضيف لها خط جيهان الذي تبلغ طاقة الكلية 1.5 م ب ي فيكون المجموع 4.5 م ب ي ولكنها تبقى قلقة ومحفوفة بالمخاطر بسبب النزاعات والصراعات المتكررة بين مكونات الشعب العراقي ودول الجوار، فما لم تتم تسوية الأمور على أسس هادئة ورضينة ستبقى عملية التصدير محفوفة بالمخاطر والشكوك. وهي في أحسن الأحوال لن تفي بنصف احتياجات تصدير ما هو مخطط للإنتاج، فماذا سيفعل العراق؟ والكل يعلم أن أي تأخير في التصدير يعرض العراق إلى غرامات تأخيرية قاسية وسجلات IAMB حافلة بذلك.

رابعاً: وتبقى هناك نقطة في غاية الخطورة وهي تتعلق بالجوانب الأمنية فمن المعروف أن الشركات الأجنبية الصغيرة التي لا تتعدى عقودها بضعة ملايين من الدولارات تستأجر جيوشاً من حراس الأمن الخاص بحيث بلغت قوات الأمن الخاص

الموجودة في البلد لحراسة سلطات الاحتلال وموظفيها وشركاتها والشركات الأخرى حوالي 200 ألف عنصر وهم أكثر من قوات التحالف أو ما يسمى بـ " القوات متعددة الجنسيات". فكيف الأمر بالشركات النفطية التي سنغطي نشاطاتها (حسب ما ورد في مسودة قانون النفط والغاز المعطل) حوالي 196 ألف كيلو متر مربع أي ما يقرب من نصف مساحة العراق. لا شك أنها ستطالب بجيوش جرارة من الأمن الخاص وللعراق تجارب مريرة فيما يتعلق بانتهاك سيادته والاعتداء على أرواح وكرامة مواطنيه من قبل هذه القوات المرتزقة. فمن الذي سيسيطر على نشاطاتها؟ فهل يليق ببلد يناضل من أجل استعادة استقلاله وسيادته أن يجلب مثل هذه القوات المرتزقة. ولنا خير عبرة في التجارب المريرة مع معسكر أشرف.

وأخيراً وليس آخراً فهناك الاعتراضات الخطيرة التي رفعها المهنيون والمختصون في الصناعة النفطية وخاصة من كوادر شركة نفط الجنوب حول هذه الممارسات.

إن الوقت لم يفت بعد ولا يزال هناك مجال للتراجع عن هذا النهج الخطر المجافي للمصلحة الوطنية والعودة إلى الطريق القويم المتمثل بالاستثمار الوطني المباشر لاستثمار حقولنا المنتجة وتطوير ما نحتاج تطويره من الحقول غير المستغلة بالاستعانة بالخبرات الأجنبية وتوفير مستلزمات الأمن والكرامة لعودة عشرات الألوف من العراقيين من فنيين وعمال مهرة وإداريين وغيرهم للإسهام في هذه العملية التنموية المصيرية.

ملحق: تحذير

نشرت صحيفة الغارديان البريطانية يوم 9/11/2009 في عشية صدور تقرير وكالة الطاقة الدولية الموسوم "منظور الطاقة العالمي لعام 2009 نشرت تقريراً بعنوان: "نافخ صفارة الإنذار يقول إن الأرقام الرئيسية حول النفط قد شوهدت بفعل الضغط الأميركي"، وفيما يلي فقرات هامة من تقرير الغارديان هذا الذي يسلط الأضواء على قضايا غاية في الأهمية:

استناداً الى "نافخ صفارة الإنذار" في الوكالة الدولية للطاقة فان العالم أقرب إلى حالة نفاذ النفط مما تعترف الأرقام الرسمية وأضاف هذا المصدر مدعياً بأن الوكالة قد قللت بصورة متعمدة من النقص المائل في هذا المجال مخافة اندلاع نوبة زعر في الإقبال على الشراء.

ويدعى المسؤول الكبير أن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً متنفذاً في تشجيع رقيب الحراسة (المقصود الوكالة الدولية) لأن يقلل من تقدير معدل الهبوط في الحقول النفطية القائمة مع المبالغة في احتمالات إيجاد احتياطات جديدة.

إن هذه المزاعم تثير أسئلة خطيرة حول دقة آخر منظور عالمي للطاقة حول العرض والطلب على النفط المقرر نشره يوم غد ... وهي تثير الشكوك بصورة خاصة حول التنبؤ الذي ورد في منظور الطاقة العالمي للعام الماضي والمتوقع تكراره مرة أخرى هذه السنة وهو أن إنتاج النفط يمكن رفعه من مستواه الراهن البالغ 83 م ب ب إلى 105 م ب ب. لقد تمسك الناقدون الخارجيون باستمرار بالاعتقاد الراسخ بأن هذا لا يمكن تعزيته بأدلة رصينة ويقولون أن العالم قد اجتاز فعلاً نقطة الذروة في إنتاج النفط.

إن نظرية "نفط الذروة" تكتسب الآن الدعم في قلب مؤسسة الطاقة العالمية، وقال المصدر الذي رفض الكشف عن هويته خوفاً من الإجراءات الانتقامية داخل الصناعة النفطية قائلاً "لقد كانت الوكالة في عام 2005 تتنبأ بأن إمدادات النفط يمكن أن ترتفع إلى 120 م ب ب بحلول عام 2030 رغم أنها أرغمت على أن تقلص هذا الرقم تدريجياً إلى 116 م ب ب وبعد ذلك إلى 105 م ب ب في العام الماضي. لقد كان رقم الـ 120 م ب ب هراء ولكن حتى رقم هذا اليوم هو أعلى بكثير مما يمكن تبريره والوكالة الدولية للطاقة تعرف هذا".

وأضاف المصدر قائلاً "إن الكثيرين من داخل المنظمة يعتقدون بأن المحافظة على إمدادات النفط حتى في حدود 90 - 95 م ب ب هي أمر مستحيل ولكن هناك مخاوف من انتشار الذعر إلى الأسواق المالية إذا ما تم تخفيض تلك الأرقام لحدود أكثر. ويخاف الأميركيون من نهاية هيمنة النفط لأنها تهدد "سطوتهم في تسخير الموارد النفطية".

وقال مصدر ثان في الوكالة الذي ترك العمل في صفوفها الآن ولكنه أيضاً لا يرغب بالكشف عن اسمه بأن هناك قاعدة أساسية في المنظمة وهي أنه "لا بد من عدم إغضاب الأمريكيين" ولكن الحقيقة هي أنه لا توجد كميات من النفط في العالم تعادل ما أعلن عنه. وأضاف لقد دخلنا فعلاً منطقة نفط الذروة، وأنا أعتقد أن الوضع سيء فعلاً".

وقال النائب البريطاني جون هيمينغ الذي يت رأس مجموعة برلمانية من جميع الأحزاب خاصة بنفط وغاز الذروة بأن هذه الكشوفات قد أكدت شكوكه فيما يتعلق بجهود الوكالة لإخفاء سرعة نزوب العالم من النفط والغاز.

أما مات سيمونز وهو خبير يحظى بالاحترام في الصناعة النفطية فقد شكك منذ فترة طويلة بمعدلات التناقص والإحصائيات النفطية التي تعلنها السعودية عن حقولها النفطية".

وكشفت الصحيفة أن منظور الطاقة العالمي يصدر عن الوكالة الدولية للطاقة تحت إشراف كبير الاقتصاديين فيها وهو الدكتور فاتح بيرو، وسوف نعطي المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع.